

السعودية أصبحت واحدة من أهم الولايات المتأرجحة لإعادة انتخاب بايدن



قالت مجلة نيوزويك الأمريكية إن السلطات السعودية أصبحت واحدة من أهم الولايات المتأرجحة لإعادة انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن لولاية ثانية.

وذكرت المجلة أنه بينما يستعد بايدن للمنافسة من أجل إعادة انتخابه في نوفمبر من هذا العام عبر ساحة معركة مثيرة للجدل بين الولايات الأمريكية، يجد البيت الأبيض نفسه أيضا يتنافس على النفوذ بين العديد من اللاعبين الأكثر انتقادا على الساحة العالمية، من بينهم شريك طويل الأمد في خضم التغييرات الرائدة في سياساته في الداخل والخارج.

في سن 38 عاما فقط، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان من السعودية هو واحد من أصغر رؤساء الدول بحكم الأمر الواقع في العالم وهو القوة الدافعة وراء أجندة قومية تترسخ في المملكة.

قاد والده، الملك سلمان البالغ من العمر 88 عاما، منذ عام 2015 ولكنه سلم السيطرة بشكل متزايد إلى ابنه السابع منذ تسميته بجانب الحكم في عام 2017 ورئيس الوزراء في عام 2022، لا سيما وسط

أدى التحول الذي أشرف عليه ولي العهد الأمير محمد، والذي يشار إليه غالباً ببساطة باسم محمد بن سلمان، إلى تحولات كبيرة في النظرة المحلية للمملكة، التي تبنت طابعاً أكثر عولمة والانتقال بعيداً عن الاعتماد على النفط، من بين مبادرات أخرى تتماشى مع أصغر وريث على الإطلاق لخطة رؤية العرش الطموحة 2030.

كما أدى إلى إعادة معايرة العلاقات الخارجية والسعي إلى علاقات أكثر قوة مع القوى الرائدة الأخرى، بما في ذلك كبار المنافسين الأمريكيين والصين وروسيا.

على الرغم من أن المسؤولين في الرياض وواشنطن يواصلون التأكيد على أهمية شراكتهم، إلا أن الانشقاقات الأخيرة والمفاوضات المضمنة الجارية حالياً حول مستقبل تعاونهم أثارت تساؤلات خطيرة بشأن مصير أحد أكثر مواطني قدم الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

حدد علي الشهابي، الخبير السياسي السعودي الذي أسس مركز أبحاث المؤسسة العربية ويعمل الآن في المجلس الاستشاري لـ NEOM، أحد العديد من "المشاريع الضخمة" المستقبلية الموضحة في رؤية 2030، عاملين رئيسيين وراء توازن المملكة في العلاقات الدولية.

وقال الشهابي لنيوزويك: "أحدها هو الأهمية المتزايدة للصين باعتبارها أكبر مستورد منفرد للنفط السعودي وشريك على استعداد لتزويد السعودية بالأسلحة والتكنولوجيا دون أي شروط". "الثاني هو عدم الموثوقية المتصورة للعلاقة مع الولايات المتحدة التي يمكن أن تتقلب بشكل كبير اعتماداً على التيارات السياسية في العاصمة، لذلك تشعر السعودية أنه يتعين عليها نشر رقائقتها."

صناع الملوك في الشرق الأوسط:

تعود العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى السنوات الأولى للمملكة، التي قاد

مؤسسها وتحمل اسمه، الملك عبد العزيز بن سعود، سلسلة من الفتوحات لمدة ثلاثة عقود لتوحيد الكثير من شبه الجزيرة العربية بحلول عام 1932.

توسعت هذه العلاقات إلى شراكة استراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية وتطورت أكثر طوال الحرب الباردة، حيث كانت الرياض بمثابة حصن رئيسي ضد النفوذ السوفيتي في المنطقة، حتى وسط بعض النزاعات الرئيسية مثل الحظر النفطي لعام 1973 على الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب يوم الغفران.

حتى علاقات المملكة العربية السعودية الغامضة بهجمات 11 سبتمبر - التي كان فيها 15 من أصل 19 من الخاطفين سعوديين - لن تحدث نكسة دائمة حيث لم تتعزز العلاقة إلا طوال حرب القرن الحادي والعشرين على الإرهاب.

ستستمر السعودية أيضا في أن تصبح لاعبا رئيسيا في الجهود الأمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني في جميع أنحاء الشرق الأوسط ولا تزال ينظر إليها على أنها شريك حاسم في هذا المسعى.

ولكن في حين أن الولايات المتحدة استفادت منذ فترة طويلة من النفوذ الخاص للمملكة العربية السعودية باعتبارها المصدر الرئيسي للنفط الخام في العالم والوصي على أقدس المواقع في الإسلام.

وبما أن المملكة تمتعت بحماية البنتاغون وسط الاضطرابات الإقليمية، بدأت المصالح تتباعد في السنوات الأخيرة. أصبح الانشقاق ملحوظا بشكل خاص في ظل إدارة بايدن.

على عكس ترامب، الذي قام بتعزيز العلاقات الحميمة مع ولي العهد الصاعد، اتخذ بايدن خطأ أكثر صرامة مع المملكة العربية السعودية ونجمها الملكي.

في الحملة الانتخابية، وصف نائب الرئيس السابق المملكة العربية السعودية بأنها "منبوذة" بسبب مقتل الصحفي المنشق جمال خاشقجي، الذي ربطته المخابرات الأمريكية مباشرة بولي العهد.

وأعلن بايدن إنهاء مبيعات الأسلحة الهجومية بسبب المخاوف من وقوع إصابات بين المدنيين في تدخل المملكة في الحرب الأهلية اليمنية كواحدة من أوائل تحركاته الرئيسية في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط عند توليه منصبه في عام 2021.

لكن زيارة بايدن إلى المملكة في يوليو 2022 لم تفعل الكثير لإصلاح العلاقات المتوترة.

واستمرت الرياض في تحدي الدعوات الأمريكية علنا لزيادة إنتاج النفط بالتنسيق مع زملائهم الأعضاء في المنظمة الموسعة للبلدان المصدرة للنفط (أوبك+) وسط ارتفاع تكاليف الطاقة التي تغذيها العقوبات بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا.

في تناقض حاد مع استقبال بايدن البارد، تلقى الرئيس الصيني شي جين بينغ ترحيبا حارا في وقت لاحق من نفس العام حيث أشرف على أول قمة صينية عربية على الإطلاق.

بعد أشهر، أعادت الرياض إقامة العلاقات الدبلوماسية مع طهران في اتفاق توسطت فيه بكين، وشرع كلاهما في دمج نفسيهما في كتلتين متعددتي الأطراف تتمتع فيهما الصين وروسيا بنفوذ كبير، منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس.

اليوم، يتطلع بايدن مرة أخرى إلى الرياض للحصول على الدعم وسط الحرب المستمرة في قطاع غزة.

يسعى البيت الأبيض إلى تأمين ما يسمى بالصفقة الضخمة التي من شأنها أن تنطوي على ضمانات أمنية أمريكية، إلى جانب المبادرات النووية ومبادرات تبادل التكنولوجيا على خلفية المخاوف المستمرة بشأن البرنامج النووي الإيراني، والتطبيع الدبلوماسي الإسرائيلي السعودي كامتداد فعال لاتفاقات أبراهام في عهد ترامب، وربما الأكثر تحديا على الإطلاق، طريق نحو إقامة دولة فلسطينية.

ومع ذلك، وجدت إدارة بايدن أن السعودية تقود صفقة صعبة لأنها تستخدم نفوذها الجيوسياسي المتنامي لخدمة مصالح الرياض على أفضل وجه في التعامل مع كل من القوى الناشئة الكبرى وزميلها.

عالم جديد شجاع متعدد الأقطاب:

الرياض في وضع فريد لمتابعة هذا المسار بالنظر إلى وضعها المؤثر بالفعل كعضو رائد في أوبك وجامعة

الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكذلك واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في مجموعة العشرين. لكنها ليست وحدها في السير في هذا الطريق.

تشمل الدول التي تعتمد دورات مماثلة البرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا، وكلها سعت إلى توسيع وتنويع حافظاتها الدولية في الشرق والغرب على حد سواء. معاً، يشكلون ما أشار إليه الخبراء في مركز أبحاث صندوق مارشال الألماني (GMF) باسم "الدول المتأرجحة العالمية".

قالت كريستينا كوش، نائبة المدير الإداري لـ South GMF: "بالنسبة للعديد من القوى الوسطى / الدول المتأرجحة في الجنوب العالمي، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن المحاذاة المتعددة هي الاستجابة المنطقية لنظام عالمي أكثر تقلباً وتعقيداً ومتعددة الأقطاب".

وتابعت "ليس الزواج ولكن مجموعة مائة من العلاقات هي الطريقة التي ترى بها الرياض أنها يمكن أن تتحوط من عدم الاستقرار الدولي وتستفيد من نقاط قوتها وأصولها للحصول على أكبر فائدة."

جادلت بأن هذه الاستراتيجية ضرورية بشكل خاص للمملكة العربية السعودية، "حيث أن تكييف واستدامة نموذج أعمالها الجيواقتصادي يعتمد على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا على حد سواء".

كما هو الحال، لا تزال واشنطن الشريك الأمني الرئيسي للرياض، ولكن بكين برزت كشريك تجاري رائد وعميل في مجال الطاقة، والعلاقات القوية مع موسكو هي المفتاح لإدارة إنتاج الطاقة العالمية وتسييرها من خلال أوبك+.

قال كوش إن "هذا يؤدي إلى موقف من الغموض الدائم، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى احتكاك مع حكومة الولايات المتحدة، التي ترغب في رؤية الرياض في موقع أكثر حزماً في معسكرها الجيوسياسي الخاص".

في حين أشارت إلى أن تحقيق اختراق في المفاوضات الجارية التي تؤدي إلى ضمانات أمنية أمريكية يمكن أن يوفر فوائد قيمة لكلا الجانبين، جادلت أيضاً بأن "هناك حاجة إلى تعديل النهج الأمريكي التقليدي بمعنى أنه سيتعين على واشنطن أن تفهم أن نهج الرياض تجاه التحالف أكثر معاملات، ولن يتماشى مع تفضيلات الولايات المتحدة افتراضياً".

وأضافت: "إن نهج الولايات المتحدة الضيق تجاه الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية، ورؤية

المنطقة في المقام الأول من خلال عدسة المنافسة مع الصين وروسيا أثناء مواجهة إيران، "لم يكن يفضي إلى هذا التفاهم".

كما لاحظ برنارد هيكل، أستاذ دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون، التعديل الاستراتيجي من وجهة نظر الرياض.

قال هيكل لنيوزويك: "تدرك المملكة العربية السعودية أن العالم لم يعد أحادي القطب حيث تهيمن الولايات المتحدة فقط على كل شيء، وأنها تتجه نحو عالم متعدد الأقطاب مع ارتفاع قوى أخرى مثل الصين والهند، وأنه يتعين عليها الحفاظ على علاقة مع أكبر عدد من هذه البلدان، وخاصة هذه القوى الصاعدة، الذين هم عملاؤها الرئيسيون للنفط والبتروكيماويات".

السعودية أولا:

يحافظ هيكل على اتصالات مباشرة مع ولي العهد الأمير محمد وتحدث عن كيفية إعادة تشكيل ملك المستقبل لتجاه المملكة. وصف النهج بأنه سياسة "السعودية أولا"، مستحضرا عقيدة "أمريكا أولا" التي تعود إلى قرن من الزمان والتي أعاد ترامب تنشيطها مؤخرا.

وقال هيكل: "الفرق الكبير هو أن المملكة العربية السعودية تعمل أكثر بكثير مع وضع القومية في الاعتبار، بدلا من أي أيديولوجية أخرى". "إنها تضع مصلحتها الذاتية قبل المصالح الإقليمية أو، على سبيل المثال، المصالح العربية، الإسلامية، التي كانت عوامل مهمة في وقت سابق، وكذلك المصالح الأمريكية."

وأضاف: "بالنظر إلى أنها تضع مصالحها الخاصة أولا وتحاول يائسة تحويل نفسها وتنويع اقتصادها وتصبح أقل اعتمادا على عائدات النفط"، فإنها تختار سياسات تعني، على سبيل المثال، أنها يجب أن تحافظ على علاقات ممتازة مع الصين وأمريكا في وقت واحد".

جادل بأن سياسة "السعودية أولا لا تهدف إلى تهديد الولايات المتحدة بالتحول إلى الصين". ولكن، بالنظر إلى التوترات الأخيرة في العلاقات بين الرياض وواشنطن، قال إنها توضح القدرة على "النظر في الخيارات الأخرى، وتنويع العلاقات قدر الإمكان".

أشار هيكل إلى أن قرار تضيق الخناق على النشاط والحركات السياسية الإسلامية بدأ بالفعل في عهد الملك السابق عبد الله، الذي قاد من عام 2005 إلى عام 2015، و"وضع بن بن سلمان حدا أساسيا لهؤلاء الإسلاميين وبدلا من ذلك ركز على فهم أكثر تقليدية للإسلام له علاقة بالتقوى والإيمان، وعندما يتعلق الأمر بالسياسة، يتعلق أكثر بالقوموية بدلا من الإسلاموية".

مهد التغيير الطريق لمزيد من الإصلاحات الاجتماعية، بما في ذلك رفع الحظر الطويل الأمد على قيادة المرأة، وتخفيف نظام الوصاية الذكورية، وإنشاء مراكز ترفيهية جديدة.

كما أنه فتح الباب لجذب المزيد من الاستثمارات والحملات الأجنبية لتعزيز السياحة، وتقديم حفلات موسيقية وأحداث رياضية رفيعة المستوى، وحتى أول عرض أزياء لملابس السباحة النسائية في المملكة وتقارير عن متجر الخمر لأول مرة.

أشار كل من هيكل والشهابي إلى أن هناك مخاطر على هذا المسعى، بالنظر إلى روابط المملكة التقليدية بسلالات الإسلام المحافظة المتطرفة، والتي أشار الشهابي إلى أنها "تشكل عنصرا أصغر بكثير من المجتمع مما كان يتصور سابقا".

لطالما كانت هذه الأيديولوجيات، وأبرزها مدرسة الوهابية المدعومة من الدولة، بمثابة حجر الزاوية في شرعية آل سعود، ولكن تم قمع التفسيرات الأكثر أصولية وأحيانا عنفا للإسلام بشكل حاسم مع مستمرة المسيرة نحو رؤية 2030.

ومع ذلك، فإن ما لا تنطوي عليه هذه الإصلاحات هو التنازلات الأساسية بشأن الشواغل الأوسع التي كثيرا ما يثيرها المسؤولون الأمريكيون عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحرية التعبير وقضايا حقوق الإنسان الأخرى في النظام الملكي المطلق. جادل ها يكل بما إذا كانت واشنطن ستقبل هذا الوضع للمضي قدما هو مسألة أولويات الولايات المتحدة.

قال هيكل: "أعتقد أن ذلك يعتمد على ما تريده أمريكا من علاقتها مع المملكة العربية السعودية".

”إذا كانت تريد منتجا عالميا مسؤولا للنفط، بلدا يوازن أسواق النفط العالمية من خلال سياسات الإنتاج الخاصة به، فإن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تفعل ذلك بشكل جيد جدا. ولكن إذا كانت تمنح امتيازات لحقوق الإنسان وقيمه، فستكون علاقة متوترة.“

تكلفة الفشل:

قدم عبد العزيز الخميس، وهو صحفي وباحث سعودي بارز، حلا شعر من خلاله أن إدارة بايدن يمكنها تحسين علاقاتها المضطربة مع الرياض.

واعتبر أنه سيتم تحقيق ذلك من خلال ”تعزيز الحوار الدبلوماسي، والحد من النقد العام ومراعاة الاختلافات الجيوسياسية والمصالح المتباينة“ و”تقديم تنازلات متبادلة بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية“.

ومع ذلك، ”إذا فشلت الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في علاقتها مع المملكة، فقد تترتب على ذلك العديد من المخاطر“، قال خميس لنيوزويك، بما في ذلك ”إضعاف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، وتعزيز نفوذ المنافسين مثل الصين وروسيا، الذين يسعون إلى تعزيز علاقاتهم مع المملكة“ فضلا عن الوضع الذي ”قد يؤثر سلبا على استقرار أسواق الطاقة العالمية“.

حتى الجهد الناجح من قبل إدارة بايدن قد لا يكون كافيا للتأثير على تحول سعودي عميق الجذور نحو تبني علاقات أجنبية جديدة قد تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

أشار الخميس إلى أن فوائد إقامة تعاون أقوى مع القوى الأخرى تشمل ”تنويع التحالفات، مما يعزز موقف المملكة على الساحة الدولية ويقلل من اعتمادها على بلد واحد، وتنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين، مما يعزز الاقتصاد السعودي“، و”تحسين الأمن القومي من خلال إقامة علاقات قوية مع العديد من القوى الكبرى، مما يساهم في تحقيق توازن القوى الإقليمي“.

وأضاف "أتوقع أن يواصل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هذا المسار في بناء العلاقات مع القوى الكبرى الأخرى عندما يتولى السلطة في المستقبل"، "بالنظر إلى الفوائد الاستراتيجية والاقتصادية التي توفرها هذه العلاقات".

جادل محمد الحميد، المحلل الجيوسياسي السعودي الذي يعمل كرئيس لشركة النخبة السعودية الاستشارية، بأن الولايات المتحدة تتصالح مع وضع "الدولة المتأرجحة" في المملكة العربية السعودية هو المفتاح لتحقيق الاستقرار والبناء على مزيد من العلاقات.

وقال الحمد لنيوزويك: "هناك فرصة حقيقية لتحقيق التوازن في العلاقات السعودية الأمريكية - وتحديدًا مع الحزب الديمقراطي وإدارة بايدن - من خلال إصلاح الوقت الذي تضرر من محاولات شيطنة العلاقات مع حليف أممي مهم للولايات المتحدة".

جادل الحمد بأن مثل هذه المحاولات "تفشل دائمًا لسبب بسيط جدًا، وهو أن المملكة في مرحلة ضخمة من التطور والنصح الاقتصادي والثقافي والفني والعلمي والسياسي في القيادة السعودية نحو العالم العربي والشرق الأوسط والعالم الإسلامي نحو الاعتدال".

سيكون الاختراق حاسمًا بشكل خاص، وفقا لحمد، في وقت قد يكون فيه للرياض القدرة على إحداث تغيير حقيقي خلال فترة من عدم الاستقرار الكبير في جميع أنحاء الشرق الأوسط الناجمة عن الحرب في غزة.

وقال الحامد: "إن وزن المملكة العربية السعودية في المجالين الاقتصادي والجيوسياسي يتطلب من الولايات المتحدة النظر في المصالح السعودية في المفاوضات". "بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للسعودية، قد تحتاج الولايات المتحدة إلى تحقيق التوازن بين أجندة أيديولوجية إدارتها والفوائد الأوسع نطاقًا للحفاظ على علاقة قوية مع الرياض."

وأضاف: "إذا احتاجت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، فعليها ضمان التعاون بشأن المصالح المتبادلة مثل الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب والجهود الأمنية وأمن الطاقة".